

البناء الديمقراطي

نظام القوى الكبرى

النشاط السياسي الداخلي نرکز الآن في الاستعداد للانتخابات الإتحادي
الاشتراكي في ظل العضوية الاختيارية .. وفي ظل فكرة ان نشأ مناير
مختلفة الاتجاهات الفكرية والسياسية ، متباينة المصالح الاقتصادية ..
يمكن في رأي البعض ان تكون بقدر ميلاد لاجزاب سياسية ..
يرى البعض اذن ، ان التكوين الجديد للتنظيم السياسي ، بعد الانتخابات ،
هو تكوين مؤقت ، بمرحلة زمنية محددة ، حتى تفضح فكرة الاحزاب ،
ويكون وجودها تابعا مما تفرزه تجربته المناير المختلفة .. وهذا الرأي يفتقد
في هذا التصور على بصريحات عديدة للرئيس السادات ، قال فيها انه
بتمور امكانية قيام احزاب في مرحلة مقبله ، اذا كانت هذه هي ارادة
الجماعه .



والمشكلة الاساسية التي يواجهها التنظيم السياسي الواحد ، والجماعه
لكل قوى الشعب العاملة في ظل تحالف يحل المنافسات الطبيعية بين هذه
القوى في مصالحها الاقتصادية والسياسية بالاستلوب السلمى وهو
التحور .. المشكلة الاساسية هي في كثرة التجارب التي مر بها التنظيم
السياسي ، وكان اخرها هذا التحول الجذري الذي جرى بعد ثورة 14 مايو
.. لقد اناحت فكرة التنظيم الطليعى او السرى داخل الاتحاد الاشتراكي
وجود مراكز قوى ، يسيطر عليها افراد بعينهم ، ونشأت هذه المراكز في
كل مرفق .. ونحولت الى ادارة سيطرة وقهر ، واوجسدت طبقة ممتازة
نقضت ايمانها بالحدود والنار .. وسلطت هذه الاطباع ، الى مؤامرة تهدف
الى عزل رئيس الجمهورية ، والى تيوب الى كل السلطة .

وجرى التحول بعد ثورة 15 مايو ، بالقاء المهمل السرى تماما ، وبان
يكون الإتحاد الاشتراكي اداة شعبية لخدمة الجماعه ، لا حكم الجماعه ..
ونمثل ذلك في شعار (يخدم ولا يحكم) ..

وكان هذا شعارا طيبا ، ولكن رتب عليه صراع طبيعي بين التنظيم
السياسي المطالب باقناع الجماعه بالقرارات التنفيذية التي تصورها
الحكومة .. وبين الحكومة التي تصعد هذه القرارات دون رجوع الى
التنظيم السياسي باعتبارها المسئولة دستوريا امام مجلس الشعب ..

ثم نادى الرئيس بنفسه اقتدار بين المؤسسات الدستورية ، والمشاركة
في اتخاذ القرار .. واختلف هذا الصراع فعلا .. ولكن ايمتد الانهيار
الاشتراكي من الممارسة الايجابية للعمل السياسي ، لان طبيعة العمل
السياسي المنجى بالجماعه ، القادر على انجاحها واستنهاج قراراته من
نفسها .. طبيعة العمل السياسي تصمم ان يكون صاحب هذا العمل ، هو
السياسي ، على اتمسك بالقرار او توجيهه .. اى لا يبد ان يكون للتنظيم
السياسي ، سلطة سياسية ..

ثم جاء تطوير الاتحاد الاشتراكي ، على اساس العضوية الاختيارية ،
ليتلافى التنظيم فصور انه تنظيم مفروض .. وعلى اساس تكوين المناير
من داخله .. ليلاشى التنظيم كونه يجمع افراد ، لا يجمع اتجاهات سياسية
مختلفة ، ومصالح اقتصادية متباينة .



ولكن يبقى السؤال .. هل يمكن ان يتحول الاتحاد الاشتراكي في وضعه
الجديد ، الى سلطة سياسية ؟ ..
وما معنى السلطة السياسية ؟ ..

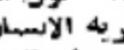
معناها البسيط .. سلطة اتخاذ القرار ، وسلطة تنفيذ ..
معناها البسيط .. ان يكون الجهاز التنفيذي ، في شكله ، معبرا ،
عن الاتجاهات السياسية والاقتصادية ، التي يفرض نفسها ، وتكون الغالبة
في التنظيم السياسي ..

من الممكن ان يحدث هذا ، لو كانت اجتماعات اللجنة المركزية ، منتظمة ،
وان تكون قراراتها - فيما يبحثه من مسائل جوهرية ، تشكل الخطوط
العامة والمبادئ العامة - موجهة للحكومة في سلطتها التنفيذية .

ولكن يبقى السؤال ..
كيف ينشأ للإتحاد الاشتراكي ان يكون سلطة سياسية - في هذه
الحدود - ونحن نقول اليوم ان الترسيع لعفوسوية مجلس الشعب ،
لا يشترط فيه عضوية الاتحاد الاشتراكي ؟ ..

هنا سوف لا يكون الاتحاد الاشتراكي ، هو الهيئة البرلمانية للتنظيم
السياسي ، التي يمكن ان يجمع في بعض المناسبات الهامة ، التي يحتاج
الى قرارات فاصلة ، او اتجاهات محددة .. لكي يلتزم بها مجلس الشعب ،
بما لا يخل بعقده التشريعي والرقابي .

وهذا ايضا سوف يبيح تكوين المناير في مجلس الشعب ، باوسع وواضح
من المناير التي يمكن ان تكون في التنظيم السياسي ، لان مجلس الشعب
يضم بين اعضائه من ليسوا اعضاء في الاتحاد الاشتراكي .

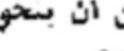


اننى لا اجادل في اننا في مرحلة تحول سياسي كبير ورائع ومشرق ، نحو
البناء الديمقراطي الذي يقدم حرية الانسان وامنه .. وهي مرحلة صعبة
بأوضاعها التي يفرض علينا الاستعداد للحرب في كل لحظة ، مع السعى
الكامل الى السلام ، مع الجهد الايجابي في البناء والتنمية ، مع العمل
المتساو في مواجهة التحديات الاقتصادية ، ولبية مطالب الجماعه اليومية ،
والتطبيق الى الديمقراطية طويل ..
ولن نقطع الا بالممارسة المستمرة المسئولة ..

وشناك اتجاهات سياسية بهازه للفرص ، لتحقيق اطاعتها .. والصراع
الدولي ، يلعب مناوراته ، للتأثير على الداخل .. ولذلك فاننى ارى ،
ان اتجاه الجماعه اليوم الى عضوية الاتحاد الاشتراكي ، عمل سياسي

مستجيب .. ضرورة تعديل اساسى تصمم ان يكون صاحبها .. حتى يمكن
التنظيم على اساس قرار او توجيهه .. اى لا يبد ان يكون للتنظيم
السياسي ، سلطة سياسية ..

ثم جاء تطوير الاتحاد الاشتراكي ، على اساس العضوية الاختيارية ،
ليتلافى التنظيم فصور انه تنظيم مفروض .. وعلى اساس تكوين المناير
من داخله .. ليلاشى التنظيم كونه يجمع افراد ، لا يجمع اتجاهات سياسية
مختلفة ، ومصالح اقتصادية متباينة .



ولكن يبقى السؤال .. هل يمكن ان يتحول الاتحاد الاشتراكي في وضعه
الجديد ، الى سلطة سياسية ؟ ..
وما معنى السلطة السياسية ؟ ..

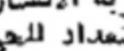
معناها البسيط .. سلطة اتخاذ القرار ، وسلطة تنفيذ ..
معناها البسيط .. ان يكون الجهاز التنفيذي ، في شكله ، معبرا ،
عن الاتجاهات السياسية والاقتصادية ، التي يفرض نفسها ، وتكون الغالبة
في التنظيم السياسي ..

من الممكن ان يحدث هذا ، لو كانت اجتماعات اللجنة المركزية ، منتظمة ،
وان تكون قراراتها - فيما يبحثه من مسائل جوهرية ، تشكل الخطوط
العامة والمبادئ العامة - موجهة للحكومة في سلطتها التنفيذية .

ولكن يبقى السؤال ..
كيف ينشأ للإتحاد الاشتراكي ان يكون سلطة سياسية - في هذه
الحدود - ونحن نقول اليوم ان الترسيع لعفوسوية مجلس الشعب ،
لا يشترط فيه عضوية الاتحاد الاشتراكي ؟ ..

هنا سوف لا يكون الاتحاد الاشتراكي ، هو الهيئة البرلمانية للتنظيم
السياسي ، التي يمكن ان يجمع في بعض المناسبات الهامة ، التي يحتاج
الى قرارات فاصلة ، او اتجاهات محددة .. لكي يلتزم بها مجلس الشعب ،
بما لا يخل بعقده التشريعي والرقابي .

وهذا ايضا سوف يبيح تكوين المناير في مجلس الشعب ، باوسع وواضح
من المناير التي يمكن ان تكون في التنظيم السياسي ، لان مجلس الشعب
يضم بين اعضائه من ليسوا اعضاء في الاتحاد الاشتراكي .



اننى لا اجادل في اننا في مرحلة تحول سياسي كبير ورائع ومشرق ، نحو
البناء الديمقراطي الذي يقدم حرية الانسان وامنه .. وهي مرحلة صعبة
بأوضاعها التي يفرض علينا الاستعداد للحرب في كل لحظة ، مع السعى
الكامل الى السلام ، مع الجهد الايجابي في البناء والتنمية ، مع العمل
المتساو في مواجهة التحديات الاقتصادية ، ولبية مطالب الجماعه اليومية ،
والتطبيق الى الديمقراطية طويل ..
ولن نقطع الا بالممارسة المستمرة المسئولة ..

وشناك اتجاهات سياسية بهازه للفرص ، لتحقيق اطاعتها .. والصراع
الدولي ، يلعب مناوراته ، للتأثير على الداخل .. ولذلك فاننى ارى ،
ان اتجاه الجماعه اليوم الى عضوية الاتحاد الاشتراكي ، عمل سياسي

واجب ، لحماية حقوقها ، بالتفاعل الايجابي المتص داخل التنظيم السياسي
لكي يصح فعلا قوة سياسية تباعه من اللاند .. ويحتاج ذلك بوضوح الى
على النشاط الديمقراطي الحقيقي داخل التنظيم السياسي ، لكي يفرض
وجرده على المسرح السياسي . وافصد هنا ، النشاط الديمقراطي ، الملزم
بتقاييد هذا المجتمع ، وفيه الروحانية ، وجدوره التاريخية .. وفي هذا
كل المواهب والحماة من محاولات الانعصاف من الداخل او الخارج .

ومن هنا .. فكل الامل ، ان ترى وجوها جديدة بمارس العمل السياسي
وان ترى الانسان المصرى المتصك بعقوفه الدستورية ، يوجه داخل
التنظيم السياسي بالعمل والفكر والنضحية ..



ان الوجود السياسي للجماعه .. هو حصن الامان ..
ولنا في ورقة أكتوبر ، اذا كنا نعيها تماما ، ولتتزم بها تماما كل علامات
الطريق .